TRIANGLE
POLICY · RESEARCH · MEDIA

BADIL
THE ALTERNATIVE

جمعية مصارف لبنان

تأسست عام 1959

عملية البيع العظيم

كيف باع القطاع المصرفي اللبناني مستقبل البلاد المالي للمصالح الأجنبية

كشف تحقيق أجراه "البديل" عن تفاصيل لم تكن معروفة من قبل حول تخلف لبنان عن سداد سندات اليورو وكيف تلاعب به القطاع المصرفي لتسهيل تحويلات خارجية بمليارات الدولارات

بقلم: نيكولاس نوي

القصة وجميع الاسماء والشخصيات والحوادث التي تم تصويرها في الجزء المصوّرة من هذه الورقة وهمية والقصد منها توضيحي فقط وبناء على ذلك، ينبغي ألا تنسب أقوال الأشخاص الحقيقيين وتصويرهم إلى هؤلاء الأشخاص أو يفهم منها أنها تنطوي على احداث او حوادث فعلية

لمحة عامة

كان من الممكن منع تخلف لبنان غير المنضبط عن سداد ٣١,٣ مليار دولار من سندات اليوروبوند السيادية في مارس (آذار) ٢٠٢٠، لكن كما هو الحال مع العديد من المآسي الوطنية، فإن الحالة انفجرت نتيجة لما هو معتاد عليه ما بين الجشع الشخصي وعدم الكفاءة الصريحة، بالإضافة إلى الجهات الأجنبية التي أدى تلاعبها لتدمير القطاع المصرفي. ومع توفر بيانات جديدة، واستعداد بعض الأطراف المشاركين للتحدث بشكل مباشر، أصبحت تتوفر الآن صورة أوضح لحلقة مخجلة من تاريخ لبنان الحديث.

تخلف لبنان عن سداد ١,٢ مليار دولار من سندات اليوروبوند في ١٦ مارس (آذار) ٢٠٢٠، وعلى الرغم من أن الجميع كان على دراية بذلك، فإن هذه الجملة المخادعة والبسيطة لا تقترب من نقل الصورة الحقيقية للمأساة التي حلت بالبلد، كما أنها لا تكشف عن أي من الأحداث التي أدت إلى اتخاذ هذا القرار المصيري، والذي يمكن القول إنه بالنظر إلى ديون لبنان الكبيرة لم يكن من الممكن تجنّبه، ولكن بالتأكيد كان من الممكن اتخاذه بطريقة منظمة.

علاوة على ذلك، فإن الحقيقة الواضحة والمتمثلة بأن لبنان لم يكن قادراً على سداد القروض المالية لا تخبرنا شيئاً عن عدم الكفاءة الصادمة لوزير المالية علي حسن خليل الذي قرر مشاركة مذكرة سرية حول إعادة هيكلة الديون قبل أكثر من عام من التخلف عن السداد، ليس مع موظفيه، ولكن مع الصحافة، مما دفع وكالة موديز إلى إطلاق تخفيض فوري للتصنيف الائتماني للبنان، وتعليق جهود العلاج المتأخرة فعلياً.

كما أنها فشلت في التعبير بشكل كامل عن قسوة وجشع البنوك اللبنانية قبل وبعد التخلف عن السداد بدفع من الإدارة العليا وكبار المودعين - وكلاهما متعطش للمال للفرار من أزمة وطنية متفاقمة – حيثُ لم تتردد البنوك في بيع سندات اليوروبوند لجهات أجنبية، مدركة جيداً أن القيام بذلك من شأنه أن يضعف بشدة الموقف التفاوضي للحكومة ويعيق احتمالية إعادة هيكلة الديون.

لقد افترضت معظم وسائل الإعلام منذ فترة طويلة أن «عمليات البيع الكبيرة» كانت قد بدأت فقط في أوائل عام ٢٠٢٠، لكن الآن أصبح من الواضح أن البنوك اللبنانية باعت بالفعل ما يصل إلى ١,٢ مليار دولار من السندات الأوروبية للجهات الأجنبية بين شهري يناير (كانون الثاني) وأكتوبر (تشرين الأول) ٢٠١٩. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، فقد تم بيع ٣,٥ مليار دولار أخرى من السندات الأوروبية بين انتفاضة ١٧ أكتوبر (تشرين الأول) ٢٠١٩ و١٦ مارس (آذار) ٢٠٢٠، وهو يوم التخلف عن السداد، لكن حتى في تلك الفترة لم يكن الأمر ليتوقف على ذلك.

فقد واصلت البنوك اللبنانية عملية البيع بقوة بعد التخلف عن السداد، حيث أفرغت ١,٤ مليار دولار أخرى من السندات الأوروبية قبل نهاية العام، ويعتقد أن البنوك المحلية باعت في المجموع أكثر من ٦,١ مليار دولار من سندات اليوروبوند، وهو ما يمثل قرابة ٤٠٪ مما تدين به قبل أن تصل مذكرة سرية بشأن إعادة هيكلة الديون إلى وزير المالية (حسن خليل)، الذي اعتقد أنه من الجيد استيعابها من خلال قراءتها مباشرة لمراسل الصحيفة اللبنانية.

وبشكل لا يصدق كان مصرف لبنان المركزي مشاركاً في هذه الفضيحة، على الرغم من أن حاكم مصرف لبنان رياض سلامة كان يدرك جيداً أن لبنان كان يعاني من نقص خطير في الدولار الأميركي، وأن إعادة هيكلة الديون عادت إلى جدول الأعمال السياسي، لكن سلامة أصر في نوفمبر (تشرين الثاني) ٢٠١٩ على دفع سند بقيمة ١,٥ مليار دولار، بالإضافة إلى ٦٣٢ مليون دولار من الفوائد.

وكان استخفاف مصرف لبنان المستمر بالآثار السلبية لعمليات بيع سندات اليورو المتسارعة للجهات الأجنبية خلال الأشهر

التي تلت عملية البيع، وتوجهه لمناشدة صانعي السياسة الحكوميين، مثل رئيس الوزراء الجديد عديم الخبرة حسان دياب بأن «تسرّب» الدولار الأميركي الثمين سيكون ضئيلاً، وهو ما ظهر بتوجه مصرف لبنان لبيع حوالي ٧.٠ مليون دولار من سندات اليورو بعد التخلف عن السداد، الأمر الذي أدى إلى إضعاف موقف الحكومة اللبنانية التفاوضي، في الوقت الذي حصل سلامة وعائلته على ملايين الدولارات من العمولات السرية.

ونتيجة لذلك، لم يعد لبنان سيداً على مصير ديونه، حيث تمتلك الجهات الأجنبية أكثر من ١٧ مليار دولار من سندات اليوروبوند اللبنانية، وتدعو هذه الجهات إلى ممارسة حق النقض (الفيتو) في ٤٠٪ من جميع سندات اليوروبوند في البلاد، من بينها ما يسمى بـ»الصناديق الانتهازية» التي تشتري ديوناً متعثرة، غالباً ما تكون أقل بكثير من القيمة السوقية، وليس لها مصلحة في أي إعادة هيكلة سليمة للديون على المستوى الوطني، كما تسعى إلى استرداد «المبلغ الكامل للسندات»، بالإضافة إلى الفائدة، التي غالباً ما تكون من خلال استنزاف التقاضي.

علاوة على ذلك، يمكن لحاملي سندات اليورو من الجهات الأجنبية المجادلة بأن بعض العمليات التي شارك فيها مصرف لبنان منذ مارس (آذار) ٢٠٢٠ لا يمكن اعتبارها وظائف مصرفية مركزية تقليدية، إذ إنه إذا استمر استخدام مثل هذه الحجج في المحكمة، فقد تتعرض أموال وممتلكات مصرف لبنان - بما في ذلك احتياطيات الذهب اللبنانية التي تقدر بنحو ١٧ مليار دولار - للمصادرة من قبل الجهات الأجنبية.

واقع لبنان المضطرب

9 يناير (كانون الثاني) 2019

مذكرة سرية توصي بإعادة هيكلة سندات اليورو:
وزير المالية علي حسن خليل يكشف عن بعض التفاصيل لمراسل صحيفة الأخبا

21 يناير (كانون الثاني) 2019

وكالة موديز تخفض تصنيف الديون اللبنانية
العديد من البنوك:اللبنانية تبدأ بيع ممتلكات سندات اليورو للأجانب

سبتمبر (أيلول) 2019

ينخفض سعر الليرة اللبنانية حيث يأتي ربط الدولار دون أرضية بعد عقود من الاستقرار

1 أكتوبر (تشرين الأول) 2019

منذ " حادث تصريح" حسن خليل, باعت البنوك اللبنانية 1.2 مليار دولار من حيازات سندات اليورو

17 أكتوبر (تشرين الأول) 2019

انطلاق "ثورة واتساب" اللبنانية

18 أكتوبر (تشرين الأول) 2019

قيل لحاكم مصرف لبنان رياض سلامة في واشنطن إن إعادة هيكلة الديون عادت إلى الطاولة

21 يناير (كانون الثاني) 2021

يكافح رئيس الوزراء القادم حسان دياب لفهم جسامة المشكلة ويجامل إصرار سلامة على إمكانية دفع سندات اليورو البالغة 1.2 مليار دولار في مارس (آذار) دون "تسرب" كبير من الدولارات

15 يناير (كانون الثاني) 2020

يكافح رئيس الوزراء القادم حسان دياب لفهم جسامة المشكلة ويجامل إصرار سلامة على إمكانية دفع سندات اليورو البالغة 1.2 مليار دولار في مارس (آذار) دون "تسرب" كبير من الدولارات

1 يناير (كانون الثاني) 2020

البيع الكبير يتسارع

ديسمبر (كانون الأول) 2019

انطلاق رحلة "الصناديق الانتهازية" في بيروت; البنوك اللبنانية تبيع المزيد من حيازات سندات اليورو للأجانب مما يقوض قدرة الحكومة على التفاوض بشأن شروط جديدة للديون

27 نوفمبر (تشرين الثاني) 2019

على الرغم من الاقتصاد المنهار والاحتياطيات المتضائلة, شركة تصريف الأعمال تدفع 1.5 مليار دولار من السندات الأوروبية و632 مليون دولار من الفوائد

29 أكتوبر (تشرين الأول) 2019

حكومة رئيس الوزراء سعد الحريري تستقيل في مواجهة الاحتجاجات المستمرة وإغلاق البنوك

15 فبراير (شباط) 2020

منذ بداية عام 2020, باعت البنوك اللبنانية 1.7 مليار دولار من السندات الأوروبية للأجانب

26 فبراير (شباط) 2020

قررت حكومة دياب تأجيل مدفوعات الفائدة الشهرية على سندات اليورو لكنها اكتشفت في وقت لاحق من اليوم أن سلامة ووزير المالية غازي وزني قد دفعا بالفعل مبلغ 71 مليون دولار المستحق

2 مارس (آذار) 2020

أبلغ المسؤولون الحكوميون دياب, بسبب عمليات البيع الكبرى, أن ما لا يقل عن 6 مليارات دولار من المدفوعات ستذهب إلى حسابات أجنبية في الـ21 شهراً القادمة و477 مليون دولار فقط من 2.5 مليار دولار من سندات اليورو المستحقة في الأشهر القليلة المقبلة لا تزال مملوكة للبنوك اللبنانية

7 مارس (آذار) 2020

أعلنت حكومة دياب أنها لن تدفع سندات اليورو البالغة 1.2 مليار دولار والتي تؤدي إلى "التخلف عن السداد" على جميع سندات اليورو اللبنانية البالغة 31.3 مليار دولار

9 مارس (آذار) 2020

يرسل سلامة أخيراً بيانات إلى دياب تكشف عن أنه كان يخفي فعلياً خسائر مصرف لبنان المركزي لسنوات - ربما أكثر من 60 مليار دولار

16 مارس (آذار) 2020

لبنان يتخلف رسمياً عن السداد لأول مرة في تاريخه

ديسمبر (كانون الأول) 2021

باعت البنوك المحلية بالإجمال أكثر من 6.1 مليار دولار من سندات اليورو منذ يناير (كانون الثاني) 2019.
يمتلك الأجانب أكثر من 17 مليار دولار من سندات اليورو اللبنانية ويدعون الى ممارسة حق النقض في 40% من جميع سندات اليورو اللبنانية

نوفمبر (تشرين الثاني) 2021

وجه سلامة مصرف لبنان المركزي لبيع ما مجموعه 700 مليون دولار من ممتلكاته من سندات اليورو منذ عام 2020, مما أدى إلى تسجيل الملايين من العمولات لصالح شركة شقيقته

ديسمبر (كانون الأول) 2020

باعت البنوك المحلية 1.4 مليار دولار أخرى من السندات الأوروبية إلى الأجانب بعد التخلف عن السداد

1 أبريل (نيسان) 2020

باعت البنوك المحلية 3.5 مليار دولار من السندات الأوروبية للأجانب منذ أكتوبر (تشرين الأول) 2019

BADIL
THE ALTERNATIVE

الفصل الأول
كانون الثاني - أيلول ٢٠١٩
"بيت الورق" يهتز

ربما بدا تخلف لبنان السيادي عن سداد ديونه وانهيار الأنظمة المالية والاقتصادية في البلاد احتمالاً بعيداً بالنسبة لمعظم اللبنانيين في ليلة رأس السنة الجديدة لعام ٢٠١٨، لكن بعض المصرفيين والمسؤولين الحكوميين رؤوا أخيراً أن عبء الديون الذي لا يصدق للبلاد، كان أحد أسوأ أعباء العالم الاقتصادية منذ فترة طويلة، وأن هذا الخطر الواضح والقائم الذي أصبح عليه «بيت الأوراق» يمكن أن يسقط دولة لبنان.

ومع أخذ تخلف لبنان عن سداد ديونه في عين الاعتبار، قام مستشار وزارة المالية طلال سلمان، وهو الشخص المسؤول عن ملف اليوروبوند في لبنان، بوضع مذكرة مفصلة بشأن إعادة هيكلة «منظمة» لالتزامات ديون لبنان المتزايدة بسرعة، ووضع المذكرة بعد الانتهاء من إعدادها على مكتب وزير المالية المؤقت علي حسن خليل في ٩ يناير (كانون الثاني) ٢٠١٩.

لكن من سوء حظ لبنان، فإن خليل يُعرف عنه أنه يملك إلماماً ضعيفاً في القضايا الاقتصادية، ويمكن القول إن هذا الضعف سيضر لبنان في ذلك اليوم بالفعل، وأكثر من أي يوم آخر خلال فترة ولايته التي استمرت لست سنوات، ووفقاً لسلمان، فإن خليل تجاهل العنوان الأحمر الواضح «سري للغاية»، وفضل قراءة الأجزاء الرئيسية لمراسل صحيفة الأخبار اللبنانية اليومية، بدلاً من مناقشة المذكرة مع موظفيه.

وعلى حد وصف مجلة الإيكونوميست في تقرير صدر بعد بضعة أيام من حديث خليل مع صحيفة الأخبار، فإن «خليل قام بعمل سيئ بشكل لا يصدق عندما أخبر [المراسل] أن بلاده مستعدة للتخلف عن السداد»، فقد أشار خليل في حديثه لصحيفة الأخبار بالقول: «صحيح أن الوزارة تعد خطة للتصحيح المالي تتضمن إعادة هيكلة للدّين العام، لكننا لم نفصح عن هذه الخطة لأحد».

إلا أن تصريحات خليل التي أحدثت ضجة على المستوى الدولي، أثبتت في غضون أيام من صدورها بأنها ستكون مكلفة، فقد خفضت وكالة موديز تصنيف الديون اللبنانية بشكل أكبر، وتبع ذلك ثلاث تخفيضات أخرى في تصنيف الوكالة ذاتها، أي قبل ثورة ١٧ أكتوبر (تشرين الأول)، مما حد بشكل كبير من قدرة البلاد على إرسال خطابات ائتمان للتجارة وإصدار ديون جديدة. ولعلّ الأهم من ذلك كان أمام الجمهور من خلال الحفاظ على «ربط العملة المحلية» بالدولار الأميركي، وهو الأمر الذي حافظ على استقرار سعر صرف الليرة اللبنانية مقابل الدولار الأميركي لأكثر من عقدين من الزمن.

لقد أثبتت تصريحات خليل أنها ستكون أكثر تكلفة من حيث إبطاء الجهود المتأخرة بالفعل لإعادة هيكلة ديون لبنان المتضخمة، فقد تحدث سلمان الذي قاد لاحقاً مفاوضات صندوق النقد الدولي وسندات اليوروبوند في لبنان موضحاً بالقول: «لقد فقدنا شهوراً ثمينة»، وتابع مضيفاً: «بعد المقابلة، كان الجميع - وخاصة السياسيين - أكثر نفوراً من المخاطرة حتى لاستكشاف الحاجة إلى التغيير، وبدلاً من العمل بهدوء لوضع خطة والتوصل إلى إجماع سياسي، خرجت القضية عن السيطرة».

ربما كانت هذه اللحظة من أسوأ لحظات الإخفاق في سداد الديون اللبنانية، إذ إنه عند النظر للسنوات السابقة فإن «الهندسة المالية» اللبنانية سيئة السمعة الآن كانت قد عانت من زيادة كبيرة بحلول عام ٢٠١٩، حيث يعمل مصرف لبنان والمصارف اللبنانية المحلية معاً لتقديم شروط لم يسمع بها أحد لأي شخص يساهم بإدخال دولارات إضافية إلى المصارف.

وأوضح آلان بيفاني، الذي كان المدير العام لوزارة المالية في ذلك الوقت، أن «بعض البنوك كانت تدفع بالفعل ٢٠ في المائة زائد على الدولار»، وأضاف قائلاً: «كانت بعض البنوك تطرحها للاكتتاب العام، وكان العديد منها يأخذ دولاراً جديداً واحداً قادماً من الخارج ويودع ٢,٥ دولار أو أكثر في الحساب المصرفي الذي يقابله، وقد أنشأ النظام مبالغ كبيرة من الدولارات المحلية في النظام من خلال عمليات الصرف على سندات اليوروبوند والفوائد العالية جداً المدفوعة محلياً على الدولار».

وبحلول عام ٢٠١٩، لم يكن لبنان جديراً بالائتمان لمدة أربع سنوات على الأقل، وكما نعلم الآن، وفقاً لتقرير مسرب، عندما بدأ مصرف لبنان حملة الهندسة المالية في عام ٢٠١٦، كان صندوق النقد الدولي قد أبلغ مصرف لبنان بأنه حدد فجوة تزيد عن ٤,٧ مليار دولار في احتياطياته (لم يتم إصدار التقرير رسمياً أبداً بعد احتجاجات سلامة).

لكن ذلك لم يقف عند هذا الحد، فقد كانت هناك العديد من التحذيرات الأخرى خلال الأشهر التي سبقت ثورة ١٧ أكتوبر (تشرين الأول)، حيث لم تتمكن وزارة المالية من بيع سندات اليوروبوند الجديدة في السوق الرئيسية لما يقرب عامين، في حين أن العديد من البنوك المحلية قامت بتخفيض القيمة الفعلية لأصولها القديمة. وبحلول الصيف، كانت بعض البنوك تقيّد التحويلات إلى الخارج وتحد من السحوبات النقدية بالدولار، ومع تذبذب ربط العملة الأميركية أخيراً كانت إشارات السوق واضحة: وصلت المشاكل الهيكلية في لبنان بشكل سريع إلى نقطة خطرة.

وعلى الرغم من معرفة أن إعادة هيكلة الديون قيد المناقشة، وأن مبيعات سندات اليوروبوند للجهات الأجنبية ستضر بأي جهد حكومي للتفاوض على شروط جديدة، فإن بعض البنوك اللبنانية كانت قد قررت قبل وقت طويل من ثورة ١٧ أكتوبر (تشرين الأول) أن بياناتها المالية معلقة، وأنه حان الوقت لبدء الخروج من مخطط «الهندسة المالية» لمصرف لبنان.

وفيما افترضت العديد من وسائل الإعلام في وقت لاحق أن عمليات بيع لبنانية لسندات اليوروبوند كانت قد بدأت تقريباً منذ يناير (كانون الثاني) من عام ٢٠٢٠، فإن بعض البنوك اللبنانية باعت بالفعل ما يقرب من ١,٢ مليار دولار للجهات الأجنبية بين شهري يناير (كانون الثاني) وسبتمبر (أيلول) ٢٠١٩، وبحسب مجموعة البيانات الصادرة عن مصرف لبنان، فإنه خرج ما يصل إلى ١,٧ مليار دولار من الأيادي المحلية بنهاية عام ٢٠١٩.

الفصل الثاني
١٨ أكتوبر ٢٠١٩
قيل لسلامة المذعور إن إعادة الهيكلة وشيكة

خلال استراحة في الاجتماع السنوي لصندوق النقد الدولي الذي نظم في واشنطن في ١٨ أكتوبر (تشرين الأول)، قام سلمان (مستشار وزير المالية) بإخبار سلامة في حديث جانبي بينهما بأنه يجب إعادة هيكلة سندات اليوروبوند القادمة التي تبلغ قيمتها ١,٥ مليار دولار في نوفمبر (تشرين الثاني)، بدلاً من أن يتم تجديدها بديون إضافية كما كانت «الممارسة العادية»، وذلك بعد أن استغرق الأمر نحو عشرة أشهر للتغلب على الضرر الذي تسببت به تصريحات خليل المرتبطة بـ«التصحيح المالي»، لكن على ما يبدو فإنه تم التوصل إلى إجماع سياسي على البدء بمعالجة تهديدات سندات اليوروبوند الذي بدأ يلوح في الأفق.

ووفقاً لما ذكر سلمان فإن سلامة كان «خائفاً»، وذلك على الرغم من أن مصرف لبنان والبنوك المحلية لا تزال تحتفظ بما يصل إلى ٦٦٪ من جميع سندات اليوروبوند المستحقة، وهو الأمر الذي يدعم الموقف التفاوضي للحكومة، إلا أن البنية المالية العامة للبنان كانت قد

أصبحت أكثر ضعفاً بعد سنوات من «الهندسة» لدرجة أن محاولة معالجة الفساد المالي من خلال إعادة هيكلة الديون من الممكن أن تؤدي إلى دمار كارثي في السوق، وهو ما قد يعني أيضاً إحراجاً كبيراً على المستوى العام لسلامة شخصياً.

وفي حديث دار بين سلامة وسلمان، تساءل سلامة مستفسراً: «هل حصلت على دعم من [رئيس مجلس النواب نبيه] بري و [رئيس الوزراء سعد] الحريري؟»، ليرد عليه سلمان مجيباً بأنها كانت نقطة حاسمة لأن مصرف لبنان مدين بالفضل القانوني في مثل هذه الأمور للحكومة ووزارة المالية التي يسيطر عليها علي حسن خليل المعين من قبل بري. وقال سلامة إنه يحتاج إلى المزيد من الوقت للتشاور مرة أخرى في بيروت، بينما افترض سلمان أن سلامة من أجل إعادة الهيكلة أراد الحصول على توجيهات من الفاعلين السياسيين الرئيسيين، ومحاولة إقناعهم بخلاف ذلك (وهي نقطة أكدها أيضاً أحد المقربين من سلامة منذ فترة طويلة والذي تحدث إليه بعد فترة وجيزة من عودته).

لكن مثل بقية النخبة السياسية، ومع توجه سلامة وسلمان إلى المنزل، لم يكن بإمكان أي أحد توقّع أن احتجاجات شارع «واتساب» الذي اندلعت في الليلة السابقة في ١٧ أكتوبر (تشرين الأول) ستؤدي خلال وقت قريب إلى انهيار الحكومة التي يرأسها الحريري، كما لم يكن بإمكان أي أحد توقّع أن ليلة واحدة من حرق الإطارات وإغلاق الطرق ستؤدي إلى توقف النظام المصرفي، وتعجّل بتدفق كبير للعملات الأجنبية لعدد قليل من اللبنانيين النافذين، الذين رؤوا السفينة تغرق لسنوات، وكانت من إحدى هذه النتائج أن الإنذار النهائي لوزارة المالية لإعادة الهيكلة قد تم سحبه في الوقت الحالي.

الفصل الثالث
تشرين الثاني - كانون الأول ٢٠١٩
انطلاق عملية البيع العظيم

في حين واصل بعض الوزراء في حكومة الحريري المستقيلة، مثل وزير العمل المؤقت كميل أبو سليمان، على سبيل لا الحصر، الدفاع عن عدم دفع سندات اليوروبوند القادمة التي تبلغ قيمتها ١,٥ مليار دولار، بالإضافة إلى الفوائد الشهرية على جميع سندات اليوروبوند الأخرى، وبحسب أبو سليمان والعديد من المسؤولين الحكوميين الآخرين، فإن الحريري رفض أن يُنظر إليه على أنه الشخص الذي دفع لبنان إلى التخلف عن السداد لأول مرة، بشكل منظم أم لا. وعلى الرغم من أنه يمكن لحكومته المؤقتة اتخاذ مثل هذا القرار، إلا أن مرافعات الحريري القانونية ذات الأسس الضعيفة بأنه لا يملك السلطة، إلى جانب إصرار سلامة على الاستمرار في الدفع أدت – وقبل أي شيء – إلى تسوية الفائدة الشهرية على جميع التزامات سندات اليوروبوند اللبنانية (٦٣٢ مليون دولار) في نهاية نوفمبر (تشرين الثاني).

وتم لاحقاً دفع ١,٥ مليار دولار من السندات الأوروبية في ٢٧ نوفمبر (تشرين الثاني)، مما أدى إلى سحب

ما يقدر بنحو ٥٠٠ مليون دولار من لبنان لحامليها من الجهات الأجنبية، وفي اليوم نفسه أصدرت الحكومة اللبنانية سندات أخرى بقيمة ١,٥ مليار دولار اشتراها مصرف لبنان، مما أدى إلى إضعاف احتياطات المصرف المتضائلة أصلاً من الدولار الأميركي من خلال تحويل النقد بشكل عملي إلى الحكومة.

ومثلما كتب بيفاني لاحقاً في تقرير لمعهد هوفر (Hoover Institute)، فإن الدفع الكامل «بالدولار الأميركي النقدي الجديد» لسندات اليوروبوند في ٢٧ نوفمبر (تشرين الثاني) «غادر البلاد على الفور في غياب ضوابط رأس المال»، مضيفاً بأنه: «من الواضح أن البلاد كانت تنقسم بين أولئك الذين كانوا يمتصون الدولارات إلى أخر قرش وأولئك الذين كانوا يرون مدخراتهم تتلاشى»، وتابع أنه كان الأكثر أهمية للحريري ووزرائه هو «تأمين تدفق الأموال اتجاه النخب رغم الآثار السلبية على السكان».

لقد كانت إحدى «الآثار السلبية» لمدفوعات نوفمبر (تشرين الأول)، وفقاً للعديد من الشخصيات البارزة في القطاع المصرفي، أن الإدارة العليا للعديد من البنوك اللبنانية اعتقدت أن مخطط بونزي اللبناني على وشك الانهيار بالفعل، وأنه من غير المرجح أن تتمكن الطبقة السياسية من فعل الكثير لتخفيف الصدمة. ثم اتخذوا القرار المشؤوم بتحويل معظم، إن لم يكن كل ممتلكاتهم من سندات اليوروبوند إلى أموال أجنبية، لا سيما إلى ما يسمى بـ«الصناديق الانتهازية»، التي كانت تجوب فنادق بيروت وغرف مجالس الإدارة بحثاً عن صفقات بغض النظر عن التكلفة، التي قد يكون لبنان نفسه هو ثمنها.

ووفقًا لبيانات مصرف لبنان وبنك أميركا، فإن البنوك اللبنانية باعت ما يصل إلى ٥٠٠ مليون دولار من السندات الأوروبية للجهات الأجنبية بين أكتوبر (تشرين الأول) و٣١ ديسمبر (كانون الأول) ٢٠١٩، بينما تم بيع ٣ مليارات دولار أخرى في الربع الأول من عام ٢٠٢٠، وبحسب تقرير سري للجنة الرقابة على المصارف تم تقديمه إلى العديد من المسؤولين الحكوميين في ذلك الوقت، فإنه تم بيع ١,٧ مليار دولار للجهات الأجنبية بين شهري ١ يناير (كانون الأول) و١٥ فبراير (شباط) فقط.

لقد قدم هذا التحويل الهائل للديون السيادية المقومة بالدولار الأميركي للجهات الأجنبية، وخاصة «الصناديق الانتهازية»، مثل مجموعة أشمور ومقرها المملكة المتحدة، ضربة مزدوجة لآمال اللبنانيين في إعادة هيكلة منظمة لالتزامات سداد الديون. كما تبيّن من ناحية أخرى أنه يصعب التفاوض على الشروط مع الصناديق الأجنبية، نظراً لعدم وجود ضغوط محلية، خاصة عندما تكتسب «قوة عرقلة» تزيد عن ٢٥٪ في أي من سلسلة سندات اليوروبوند الواحدة [١]، كما فعلت أشمور وشركة فيديليتي ومقرها الولايات المتحدة في أواخر عام ٢٠١٩ وأوائل عام ٢٠٢٠.

ولعل الأهم من ذلك من ناحية ثانية، وبالنظر لأزمة العملة التي تفاقمت مع نهاية عام ٢٠١٩، فإن عمليات البيع تعني أيضاً أنها جزء كبير من مدفوعات الفائدة الشهرية بالدولار الأميركي (ما يقدر بنحو ٢,٢٦ مليار دولار في عام ٢٠٢٠)، بالإضافة إلى مدفوعات الدولار الأميركي لسندات اليوروبوند المستحقة في عام ٢٠٢٠ (يبلغ مجموعها ٢,٧ مليار دولار)، سيكون له دور بتحويل المزيد من «النقد الجديد» إلى خارج لبنان، وهو ما سيؤدي إلى انخفاض المبلغ المتاح للمودعين والواردات الحيوية.

من المحتمل جداً أن يكون بنك عودة أكبر بائع منفرد بين شهري أكتوبر (تشرين الأول) ٢٠١٩ ومارس (آذار) ٢٠٢٠، وعلى عكس معظم البنوك اللبنانية، يجب على بنك عودة تقديم تقارير دورية من أجل تداولها في بورصة بيروت، بينما توقفت معظم البنوك ببساطة عن نشر بيانات واضحة بعد أكتوبر (تشرين الأول) ٢٠١٩ لتغطية مساراتها، في حين واصل بنك عودة تقديم التقارير.

ووفقاً لتقرير بنك عودة السنوي لعام ٢٠٢٠، فقد احتفظ البنك بنحو ملياري دولار من السندات الأوروبية في ١ يناير (كانون الثاني) ٢٠٢٠، ومع إدراكه التام للصعوبات التي تواجهها الحكومة اللبنانية، باع البنك مع ذلك «الغالبية العظمى من سندات اليوروبوند اللبنانية»، بحيث احتفظ بنهاية يونيو (حزيران) ٢٠٢٠ بمبلغ ٥٧ مليون دولار فقط من السندات الأوروبية.

ومع ذلك، فإنه من المحتمل جداً أن بنك عودة باع الغالبية العظمى من سندات اليورو للجهات الأجنبية قبل التخلف

عن السداد في الربع الأول، عندما كانت أسعار السندات أعلى، حيث تباطأ بيع سندات اليورو بشكل كبير في الأشهر الثلاثة التي أعقبت التخلف عن السداد، ويذكر تقرير بنك عودة السنوي اللاحق لعام ٢٠٢١ بشكل غير مباشر أنه تخلص من «غالبية سندات اليوروبوند [لدينا] خلال عام ٢٠٢٠».

في جميع الحالات، يمثل بيع بنك عودة ما يقرب من ملياري دولار من السندات الأوروبية في أوائل عام ٢٠٢٠، حتى في حالة عدم احتمال إجراء بعض المبيعات في أواخر يونيو (حزيران)، وهو أكثر من ٥٥٪ من إجمالي السندات الأوروبية التي تقوم ببيعها جميع البنوك اللبنانية للجهات الأجنبية خلال الأشهر الستة الأولى من ٢٠٢٠.

وفقًا للعديد من المطلعين على القطاع المصرفي اللبناني، فإن عمليات بيع سندات اليوروبوند خلال الأشهر الأولى من الأزمة، منذ ما قبل بيع السندات من قبل بنك عودة والعديد من البنوك الأخرى، كانت مدفوعة على وجه التحديد بالرغبة الضيقة لكبار المديرين وكبار المساهمين والمودعين الأثرياء في كسب «أموال جديدة»، وتحويلها إلى الخارج للهروب من «دوامة الموت» المالية التي توقعوا حدوثها منذ فترة طويلة، كما أشار مصرف لبنان في تقريره السري لشهر فبراير (شباط) ٢٠٢٠، وساعدت الدولارات الإضافية أيضاً المصرفيين الأفراد والمودعين الكبار على حماية سمعتهم الدولية من خلال سداد الالتزامات الفردية والمؤسسية.

وبالطبع فإن كل هذا كان ممكناً لأن الحكومة اللبنانية ومصرف لبنان رفضا وضع ضوابط رسمية على رأس المال (كما هو الحال حتى لحظة كتابة هذا التقرير)، وجعلوا كل بنك يقرر بنفسه مقدار ما يحوله من احتياطيات الدولار الأميركي الشحيحة. وبالتالي، وفرت عمليات بيع سندات اليوروبوند شريان حياة حيوي للنقد التقديري في لحظة الخطر الأقصى (٨٢٨ مليون دولار من المبيعات بين شهري ١ يناير [كانون الأول] و١٥ فبراير [شباط] ٢٠٢٠، وفقًا لمصرف لبنان)، خاصة وأن الطلب على الصناديق الأجنبية ارتفع بشكل كبير، فقد ارتفع سعر السوق للسندات الأوروبية البالغة ١,٢ مليار دولار المقرر استحقاقها في مارس (آذار) ٢٠٢٠ من ٧٧ سنتاً على الدولار في نوفمبر (تشرين الثاني) ٢٠١٩ إلى ٨٧ سنتاً بحلول منتصف يناير (كانون الثاني) ٢٠٢٠.

وعلى الرغم من أن نطاق الحفاظ على الذات المالية لم يكن واضحاً في ذلك الوقت، إلا أن الأدلة على التدفق الهائل للأموال إلى الخارج قبل التخلف عن السداد، والتي استفاد منها حفنة من اللبنانيين، أصبحت الآن مقنعة، ووفقاً لبيانات ميزان المدفوعات الخام لمصرف لبنان، فإنه تدفقت ١٤,٧ مليار دولار إلى خارج لبنان بين أكتوبر (تشرين الأول) ٢٠١٩ ومارس (آذار) ٢٠٢٠.

وكذلك، على الرغم من أنه من المستحيل معرفة المبلغ الذي يكشف عن حجم تحويلات المودعين إلى الخارج بدلاً من عمليات ميزان المدفوعات الأخرى، والذي تم بدون مراجعة الأدلة القانونية الكاملة للنظام المصرفي المقيّد للنظام المالي بشدة بالنسبة لجميع اللبنانيين تقريباً، ولتوقف الاقتصاد، فإن هذا الرقم مخيف لأنه لا يمثل سوى انخفاض قدره ٦ بلايين دولار في المدفوعات في الخارج مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق.

ووفقاً لتقرير إضافي تم تسريبه من مصرف لبنان، فقد تم تحويل ٢,٣ مليار دولار من الودائع في البنوك اللبنانية إلى سويسرا بين شهري ١٧ أكتوبر (تشرين الأول) و٣١ ديسمبر (كانون الأول) ٢٠١٩، بينما انخفض عدد الحسابات التي تمتلك أكثر من ١٠٠ مليون دولار من ٣٦ إلى ٢٣ بين شهري يناير (كانون الأول) ٢٠١٩ ومارس (آذار) ٢٠٢٠.

وبحسب تقرير استقصائي من إعداد الصحفي ألبين سزاكولا نشر في صحيفة لوريون لوجور فإنه «بين سويسرا ولوكسمبورغ والأقاليم التابعة للتاج البريطاني - في البنوك التي تعمل كبوابات لعالم من الثروة الخارجية بمليارات الدولارات - نمت الودائع الخاصة بالأفراد والشركات الموجودة في لبنان بمقدار ٣,٥ مليار دولار [بين] صيف ٢٠١٩»، ويضيف بأنه: «إلى جانب هذه الملاذات الخارجية فقط، ارتفعت الودائع التي يحتفظ بها الأفراد المقيمون في لبنان في البنوك في جميع البلدان الـ٣١ التي تقدم تقاريرها إلى بنك التسويات الدولية من

٧,٦ مليار دولار في مارس [آذار] ٢٠١٩ إلى ١٢,١ مليار دولار في نهاية سبتمبر [أيلول] ٢٠٢١، مع حدوث ارتفاع أكبر في نهاية عام ٢٠١٩».

ولعل الأهم من ذلك، هو أن جميع البنوك اللبنانية لم تقرر إفراغ سندات اليوروبوند الخاصة بها للجهات الأجنبية، وبينما يبرز بنك عودة، فإنه يُعتقد على نطاق واسع أن بنوك بيروت وسوسيتيه جنرال (SGBL) والبحر المتوسط (MED) على الأقل، قد انضموا إلى عمليات البيع منذ أكتوبر (تشرين الأول) ٢٠١٩ حتى مارس (آذار) ٢٠٢٠، على الرغم من أن البنوك الثلاثة توقفوا ببساطة عن الإبلاغ عن البيانات المالية التفصيلية بعد عام ٢٠١٩. وفي مقابل ذلك، وبحسب التقارير الخاصة، يبدو أن بنوك لبنان والمهجر (BLOM) وبيبلوس والاعتماد اللبناني، لم يشاركوا في عمليات البيع قبل التخلف عن السداد، واحتفظوا في الغالب بممتلكاتهم الكبيرة من سندات اليوروبوند، على الأقل حتى نهاية عام ٢٠٢٠.

الفصل الرابع
كانون الثاني - شباط ٢٠٢٠
رئيس الوزراء حسان دياب يكافح من أجل فهم الكارثة ويأمل أن يتمكن رياض سلامة من تحقيقها.

بحلول الوقت الذي تمكن فيه حسان دياب أخيراً من تشكيل حكومة وتولي منصب رئيس الوزراء في ٢١ يناير (كانون الثاني) ٢٠٢٠، كان لبنان قد خسر ثلاثة أشهر ثمينة بسبب الفراغ الوزاري، وكان على بعد ستة أسابيع فقط من الاضطرار إلى دفع ١,٢ مليار دولار من سندات اليوروبوند المستحقة في مارس (آذار). وكما أدرك العديد من مستشاري دياب، فإن الجهات الأجنبية المختلفة التي اشترت مئات الملايين من الدولارات من سندات اليوروبوند في يناير (كانون الثاني) لم تؤد فقط إلى تآكل الموقف التفاوضي للحكومة الجديدة بشكل كبير، فضلاً عن تعقّد الجهود المبذولة لتحديد من يمتلك على الفور ٢٩ من مختلف سندات اليوروبوند التي تمتد حتى عام ٢٠٣٥، ويتعيّن إعادة هيكلة كل منها بمعدل موافقة قدره ٧٥٪، على النحو الذي تقتضيه لغة عقد سندات اليوروبوند غير المؤاتية في لبنان [٢].

ومع ذلك كان هناك مشاكل أكثر إلحاحاً، إذ إنه على الرغم من تواجد إجماع سياسي بحلول أواخر يناير (كانون الثاني) على ضرورة وجود نوع من التخلف عن السداد، إلا أن دياب كان لديه فهم محدود فيما يخص المسائل المالية، مما أدى إلى مزيد من التأخير في مواجهة العاصفة المتجمعة، وذلك وفقاً لاثنين من مستشاريه الذين طلبوا عدم الكشف عن هويتهم، وعلى سبيل المثال لا الحصر، صُدم دياب عندما علم أن الأمر لا يتعلق فقط بدفع سندات اليوروبوند المستحقة، كما كان يتعين تسديد مدفوعات الفائدة التي يبلغ مجموعها أحياناً مئات الملايين من الدولارات الأميركية كل شهر، ولإرباكه لا علاقة لسندات اليوروبوند بعملة اليورو.

ولعل الأكثر إشكالية من ذلك، أن دياب خسر أسابيع ثمينة في الاستماع إلى مرافعات سلامة المضللة بشكل متزايد بأنه لا يزال هناك الكثير من الأموال للوفاء بالتزامات ديون لبنان، وأن أي مدفوعات بالدولار الأميركي سيتم الاحتفاظ بها

في الغالب داخل لبنان، ووفقاً لمستشاريه، كان متردداً أيضاً في إصدار تفويض تاريخي يتخلف بموجبه لبنان عن سداد ديونه، وذلك على أمل أن تنجح تحذيراته للبنوك المحلية المتعلقة بإعادة شراء سندات اليوروبوند التي باعتها سابقاً.

فقد كان دياب يدرك بالتأكيد أن سلامة حاول دون جدوى تقديم مقايضات في آجال استحقاق أطول لبعض حاملي سندات اليوروبوند المحليين في نهاية ٢٠١٩ وأوائل ٢٠٢٠ لتجنّب التخلف عن السداد في مارس (آذار)، وقد فشلت هذه المناشدات، حيث رفضته البنوك مفضلة جني أموال جديدة من خلال تفريغ مليارات السندات الأوروبية بأسعار أكثر فائدة (وإن كانت منكمشة) للشركات الأجنبية التي بدت واثقة من أن لبنان سيفي بالتزاماته.

وبحسب ما ذكر بنك جي بي مورغان في ١٥ يناير (كانون الثاني) ٢٠٢٠ فإنه: «من بين الأسباب التي قد تجعل البنوك غير منضمة إلى مجلس الإدارة هو أن الأوراق النقدية التي تستحق التداول في مارس [آذار] عند ٨٧ سنتاً، هو أعلى بكثير من سعر ديون لبنان طويلة الأجل، والتي يتم تداول معظمها بأقل من ٥٠ سنتاً».

إذ إنه لم تردع إخفاقات سلامة السابقة مع البنوك المحلية في ظروف ملاءمة أكثر، وذلك على الرغم من توفر البيانات في فبراير (شباط) والتي تظهر «تسرّب» النقود المتزايد للجهات الأجنبية، كما أن دياب لم يتخذ الخطوات الحاسمة الأولى نحو التخلف عن السداد حتى نهاية الشهر، وكان هذا أيضاً عندما أدرك أن سلامة خدعه، وأن أعضاء حكومته قد لا يكونوا موثوقين أيضاً.

ووفقًا لوزيرة العدل آنذاك ماري كلود نجم ودياب نفسه، فإنه في صباح يوم ٢٦ فبراير (شباط) أرجأ مجلس الوزراء دفع الفائدة الشهرية على سندات اليوروبوند اللبنانية (٧١ مليون دولار) حتى تم اتخاذ قرار نهائي بشأن سندات اليوروبوند المستحقة بقيمة ١,٢ مليار دولار بعد ذلك بأسبوع ونصف. ومع ذلك، بينما كانت الحكومة تعد بياناً صحفياً بهذا المعنى، فوجئ العديد من الوزراء والمستشارين الحكوميين بمعرفة أن مصرف لبنان قد دفع بالفعل تحويل سويفت (SWIFT) لدفع الفائدة، لتعزيز تأكيداته المتكررة بالدفع، خاصة للصناديق الأجنبية مثل أشمور، كما ألغى سلامة بالفعل قراراً حكومياً من خلال التحرك بسرعة وممارسة السلطة والعلاقات السياسية التي أقامها كأطول فترة خدمة لحاكم مركزي في العالم.

وبحسب ما أوضح وزير سابق طلب عدم الكشف عن هويته فإن «وزير المالية [غازي] وزني [هو الذي] وقع على [تحويل] سويفت»، مشيرًا إلى أن الزعيم السياسي لوزني (رئيس مجلس النواب نبيه بري) كان في المرحلة النهائية من الموافقة على عملية السداد، وهو ما أوضحه بقوله: «على الرغم من إننا اتفقنا على عدم القيام بذلك، إلا أنه فعل ذلك على أي حال مع سلامة!»، ولم يرد وزني على طلباتنا للتعليق، بينما أصر متحدث باسم مصرف لبنان على أن وزير المالية هو فقط الذي يمكنه الموافقة على تحويلات سويفت للأموال من حساب الوزارة في مصرف لبنان.

الفصل الخامس
آذار ٢٠٢٠
سلامة مكشوف والتخلف غير المنضبط أمر لا مفر منه

في ٢ مارس (آذار) قبل سبعة أيام فقط من موعد استحقاق السندات الأوروبية الثلاثة، التقى دياب وسلامة وأكثر من ٢٠ مسؤولاً حكومياً وممثلي البنوك والمستشارين الوزاريين في السراي لاتخاذ القرار أخيراً، وقدم سلمان ومستشارون حكوميون آخرون البيانات التي تم تداول معظمها لأسابيع، والتي أثبتت أن سلامة كان باستمرار يقلل من شأن تسرب الدولار الأميركي إلى الخارج من خلال فوائد السندات الأوروبية والمدفوعات الأصلية ويقلل من تمثيله.

التقى دياب وسلامة وأكثر من ٢٠ مسؤولاً حكومياً وممثلي البنوك والمستشارين الوزاريين في السراي لاتخاذ القرار أخيراً في ٢ مارس (آذار)، وذلك قبل سبعة أيام فقط من موعد استحقاق السندات الأوروبية الثلاثة، وقدم سلمان ومستشارون حكوميون آخرون البيانات التي تم تداول معظمها لأسابيع، والتي أثبتت أن سلامة كان باستمرار يقلل من شأن تسرب الدولار الأميركي إلى الخارج من خلال فوائد السندات الأوروبية والمدفوعات الأصلية، وكذلك يقلل من تمثيله.

واستشهد المجتمعون بتقرير مصرف لبنان الذي تم توفيره لبعض المسؤولين، حيث كشف المسؤولون أنه من بين ٢,٥ مليار دولار من السندات المستحقة في الأشهر القليلة المقبلة، كان هناك ٤٧ مليون دولار فقط مملوكة للمصارف

اللبنانية، وأنه تم الاحتفاظ بأقل من ٢٣٩ مليون دولار من هذا المبلغ في إطار نظام المقاصة في لبنان، وفيما احتفظت المصارف اللبنانية بالباقي في «فروع أجنبية ستتلقى مدفوعات من دولارات الولايات المتحدة في الخارج، فإن مصرف لبنان قدّر أن أكثر من ٩٠٪ من مدفوعات سندات اليورو الثلاثة القادمة لعام ٢٠٢٠ ستحول الأموال إلى الخارج، وأن ٦ مليارات دولار على الأقل من حيث المبدأ ومدفوعات الفائدة ستذهب إلى الحسابات الأجنبية على مدار الـ٢١ شهراً القادمة». [٣]

لقد حاصرت شركتي أشمور وفيديليتي، على وجه الخصوص، السوق فعلياً من أجل «إطلاق» سندات اليوروبوند لعام ٢٠٢٠، حيث اكتسبت أشمور وحدها أكثر من ٢٥٪ من حصص الحظر في سندات اليورو الثلاثة، بينما تآمر مزيج معروف ولكنه خطر من المصرفيين اللبنانيين المهتمين بأنفسهم، والقادة اللبنانيين غير المستعدين والجادين والجهات الأجنبية والمربحين على دفع البلاد نحو أسوأ الخيارات: التخلف عن السداد بشكل غير منظم.

أعلنت حكومة دياب في ٧ مارس (آذار) ٢٠٢٠ أنها لا تستطيع دفع ١,٢ مليار دولار من سندات اليوروبوند المستحقة في الأيام المقبلة، مما أدى إلى تخلف عن سداد جميع السندات السيادية اللبنانية البالغة ٣١,٣ مليار دولار. وفيما لن تكون أخر خطوة حاقدة له، أرسل سلامة في ٩ مارس (آذار) إلى مكتب دياب موجزاً ببيانات مصرف لبنان التي طلبتها الحكومة لأسابيع، ومن بين الإفصاحات الأخرى، اعترف سلامة بأنه لم يتبق لديه سوى ٢٢,٨ مليار دولار من الاحتياطيات الأميركية، مما يدل على أنه كان يخفي فعلياً خسائر كبيرة في مصرف لبنان لسنوات - ربما أكثر من ٦٠ مليار دولار - مع مجموعة من من حيل المحاسبة والتشويش.

الفصل السادس
ما بعد الحادثة
الفجوة تكبر مع بيع المزيد من سندات اليوروبوند

على الرغم من الضرر الناجم عن بيع سندات اليورو ،استمرت البنوك اللبنانية في بيع ما يقرب من ١,٤ مليار دولار من السندات الأوروبية للأجانب منذ أبريل (نيسان) ٢٠٢٠. حتى نهاية العام.

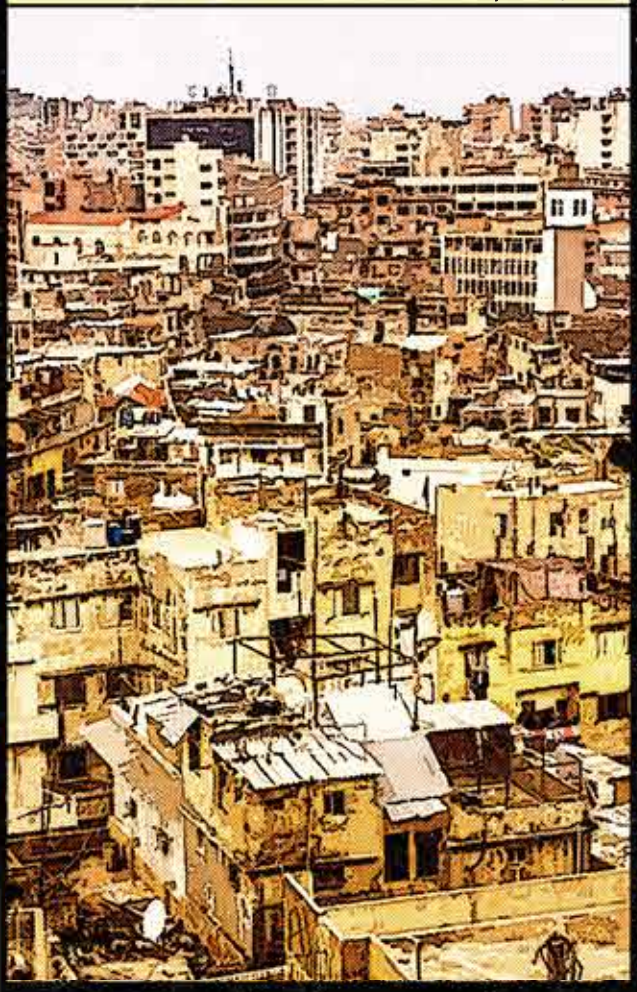

نعلم الآن أن البنوك اللبنانية باعت أكثر من ٦,١ مليار دولار من السندات الأوروبية للأجانب من ١ يناير (كانون الثاني) ٢٠١٩ حتى اليوم، وهو ما يمثل ما يقرب من ٤٠٪ من المبلغ المملوك لهذه البنوك ليلة رأس السنة ٢٠١٨.

من المحتمل ان سلامة جنى ملايين الدولارات من خلال توجيه مصرف لبنان لبيع ما يقدر بنحو ٧٠٠ مليون دولار من ممتلكاته من سندات اليورو، وفقًا لإحصاءات بنك أميركا، منذ أن قدمت شركة شقيقته فوري أسوشيتس (Forry Associates) عمولة على بيع كل سندات يوروبوند مصرف لبنان، كما ورد على نطاق واسع منذ تسريب عقد فوري أسوشيتس في عام ٢٠٢١، ربما حصل الأخوان سلامة على مئات الملايين من الدولارات في العمولات خلال الـ ٢٠ سنة الأخيرة من العقد.

كما حذر العديد من المحللين الماليين اللبنانيين علناً، يمكن لحاملي سندات اليورو أن يجادلوا بأن بعض العمليات التي انخرط فيها مصرف لبنان منذ مارس (آذار) ٢٠٢٠، وخاصة دعمه لبعض الشركات التجارية التي ليست وظائف مصرفية مركزية تقليدية. إذا نجحت هذه الحجج في محاكم نيويورك حيث يجب رفع مثل هذه الدعاوى، فإن أموال وممتلكات مصرف لبنان، بما في ذلك الذهب اللبناني (الذي تقدر قيمته بأكثر من ١٧ مليار دولار)، ستُجرد من الحماية السيادية وستصبح عرضة للمصادرة.

استمرت البنوك اللبنانية في عملية بيع المزيد من سندات اليوروبوند بعد مارس (آذار) ٢٠٢٠، وذلك على الرغم من الضرر الناجم عن بيع تلك السندات للجهات الأجنبية قبل التخلف عن السداد، فقد تم بيع ما يقرب من ١,٤ مليار دولار من السندات الأوروبية منذ أبريل (نيسان) ٢٠٢٠ حتى نهاية العام ذاته، وفقًا لمصرف لبنان، ونتيجة لذلك، نعلم الآن أن البنوك اللبنانية باعت أكثر من ٦,١ مليار دولار من السندات الأوروبية للأجانب من ١ يناير (كانون الثاني) ٢٠١٩ حتى اليوم، وهو ما يمثل قرابة ٤٪ من المبلغ المملوك لهذه البنوك ليلة رأس السنة لعام ٢٠١٨.

ولعل أكثر ما يضعف لبنان هو أنه تم بيع ما يصل إلى ٤,٩ مليار دولار من قبل البنوك اللبنانية للجهات الأجنبية خلال العامين ونصف العام الماضيين منذ بداية الأزمة اللبنانية، وهو ما يمثل ٣١٪ من جميع سندات اليوروبوند المملوكة للبنوك المحلية في الفترة التي سبقت ثورة ١٧ أكتوبر (تشرين الأول)، والنتيجة المدمرة لهذا الانتقال الضخم إلى الخارج قد تتجاوز بكثير استحواذ أشمور وفيديليتي على سندات اليورو الثلاثة «المثيرة» في عام ٢٠٢٠.

تملك الجهات الأجنبية الآن ١٧,٢ مليار دولار من سندات اليوروبوند اللبنانية من أصل ٣١,٣ مليار دولار مستحقة، وفقاً لتقديرات بنك أوف أميركا في مارس (آذار) ٢٠٢٠، وتمارس هذه الجهات حق النقض (الفيتو) في ٤٠٪ مع جميع سندات اليوروبوند اللبنانية، فقد ذكرت وكالة رويترز في سبتمبر (أيلول) ٢٠٢١ أن «صناديق الاستثمار طويلة الأمد» المعنية تشمل أيضاً أموندي (Amundi) وبلاك روك (BlackRock) وبلوباي (BlueBay) وتي راو برايس (T-Rowe Price) ومجموعة من صناديق التحوط الأصغر، ومع ذلك، لم تكن البنوك اللبنانية وحدها هي التي تنقذ نفسها عبر بيع السندات الأوروبية للجهات الأجنبية، وهو ما كان يضعف موقف الحكومة اللبنانية في عملية التفاوض طوال الأزمة بأكملها.

من المحتمل أن سلامة حصل على ملايين الدولارات من خلال توجيه مصرف لبنان لبيع ما يقدر بنحو ٧٠٠ مليون دولار من ممتلكاته من سندات اليوروبوند، ووفقًا لإحصاءات بنك أميركا، فإنه منذ أن قدمت شركة شقيقة سلامة (رجاء سلامة) فوري أسوشيتس (Forry Associates) عمولة على بيع كل سندات اليوروبوند الخاصة بمصرف لبنان، كما ورد على نطاق واسع منذ تسريب عقد فوري أسوشيتس في عام ٢٠٢١، قد مكّن الشقيقان سلامة من الحصول على مئات الملايين من الدولارات عن طريق العمولات خلال الـ ٢٠ سنة الأخيرة.

كما حدث على مدار السنوات السابقة، فإن فشل لبنان في التعامل مع مشاكله بشكل عقلاني وسريع لا يؤدي إلا بدفعه إلى المزيد من التخبط، والواقع أن لبنان أصبح الآن أقل قدرة بكثير للدفاع عن موجوداته المتبقية من الدائنين بسبب الطريقة التي تصرف بها مصرف لبنان خلال الأزمة الطويلة، ومثلما حذر العديد من المحللين الماليين اللبنانيين علناً، فإنه يمكن لحاملي سندات اليوروبوند أن يجادلوا بأن بعض العمليات التي انخرط فيها مصرف لبنان منذ مارس (آذار) ٢٠٢٠، وخاصة دعمه لبعض الشركات التجارية، علماً أنها ليست من الأدوات التقليدية لمصرف لبنان.

إذا نجحت هذه الحجج في محاكم نيويورك حيث يجب رفع مثل هذه الدعاوى، فإن أموال وممتلكات مصرف لبنان، بما في ذلك الذهب اللبناني (الذي تقدر قيمته بأكثر من ١٧ مليار دولار)، ستُجرد من الحماية السيادية وستصبح

عرضة للمصادرة، علاوة على ذلك، فإن نجاح أي صفقة لصندوق النقد الدولي عرضة للخطر الآن بسبب شبح المفاوضات مع حاملي السندات من الجهات الأجنبية، بالنظر إلى أن حجر الزاوية في أي برنامج لصندوق النقد الدولي هو القدرة على تحمل الديون.

إن التخلف عن سداد سندات اليوروبوند ليس سوى حلقة واحدة في ملحمة طويلة الأمد من المأساة المالية في لبنان، حيث تم بيع المستقبل المالي للبنان إلى أولئك الأقل استفادة من عملية تعافي القطاع المالي، وبينما لا يمكن عكس تلك اللحظة، إلا أنها تمثل تحذيراً صارخاً من أن المصرفيين اللبنانيين وعناصر تمكينهم لا يزالون بحاجة إلى المحاسبة على ما قد يكون أحلك ساعة مالية في البلاد.

نيكولاس نوي: هو المؤسس المشارك لموقع Mideastwire الذي يتخذ من بيروت مقراً له، يمكن متابعة نيكولاس نوي على تويتر عبر الحساب @NoeNicholas.

١. بالإضافة إلى ذلك، نظراً لأن عقود سندات اليوروبوند اللبنانية «متقاطعة»، فإن التخلف عن سداد السندات التي تبلغ قيمتها ٣١,٣ مليار دولار يضعها جميعها في متأخرات من خلال الاحتفاظ بالأغلبية في السندات الأوروبية الثلاثة الأولى المستحقة في عام ٢٠٢٠ - أي مارس (١,٢ مليار دولار)، وأبريل (٧٠. مليار دولار)، ومايو (٨٠. مليار دولار) – في حين مارست أشمور وفيديليتي نفوذاً أكبر في المفاوضات من حصصهما الفعلية.

٢. لا تنص عقود سندات اليوروبوند اللبنانية على «بند عمل جماعي» (CAC) من شأنه أن يسمح للدولة بالتفاوض على شروط إعادة هيكلة الديون دفعة واحدة، ولكن بدلاً من ذلك تتطلب الموافقة على هذه الشروط تصويتاً بنسبة ٧٥٪. ووفقاً لكميل أبو سليمان وبدعم من سلمان، فإنه في وقت مبكر من ديسمبر (كانون الأول) ٢٠١٥، أوصى موظفو أبو سليمان ووزارة المالية بشدة بأن يتبنى لبنان سياسة «بند عمل جماعي» لكن «وزير المالية في ذلك الوقت [علي حسن خليل] لم يحيل هذا الاقتراح إلى مجلس الوزراء»، ونتيجة لذلك لم تتم إضافة «بند عمل جماعي» إلى سندات اليوروبوند اللبنانية، مما أعاق موقفها بشكل كبير في وقت لاحق قبل التخلف عن السداد.

٣. كان من المفترض أن تدفع الحكومة ٢,٧٢ مليار دولار و٢,٢٦ مليار دولار في عام ٢٠٢٠ - ما يقرب ٥ مليارات دولار - كأصول وفوائد على سندات اليوروبوند على التوالي في الوقت الذي كان فيه اقتصاد لبنان وأنظمته المالية والحوكمة تعاني جميعها من صدمات متعددة ومستمرة نادراً ما نشهدها في التاريخ الحديث.